محمد العريقي

أمام ٥٧ دولة.. التحديات ليست صعبة

■،، العالم الإسلامي كتجمع كبير يمكن أن يحقق الكثير من الرؤى والأفكار التي نسمعها ونقرأها عقب كل قمة أو مؤتمر إسلامي، ويلزمهم فقط الثقة والإخلاص والجهد والمثابرة.

● فقضايا تمثيل الدول الإسلامية بمقعد دائم في مجلس الأمن ،وتطوير التعاون والتكامل الاقتصادي، ومواجهة العولمة وإشاعة مناخات الاعتدال والرؤية الإسلامية المستنيرة، كلها أمور يمكن تحقيقها وليس في ذلك أي تصادم مع السياسات الداخلية والخارجية، وليس فيها أي موقف للعداء أو استفزاز للآخرين.

● وحتى حملات التشويه التي يتعرض لها الإسلام والمسلمون في بعض المجتمعات الغربية لا تستدعي كل هذا القلق والمبالغة فمثل هذه الأمور محتملة ومتوقعة، فالتطرف والغلو مرض عصري طال المجتمعات المتقدمة كما هو الحال في المجتمعات الفقيرة، وإن كان في الأولى دوافعه عقائدية.. فإن في الأخرى ما تكون خلفه الظلم والاضطهاد والانتقائية في تطبيق المعايير الدولية،ويظهر هذا بوضوح بفلسطين المحتلة وغيرها من المناطق الساخنة في المنطقة.

● أما الدين الإسلامي كعقيدة فهو دين تسامح وإخاء وسلام يؤمن بكل الديانات السماوية وفيه من التقارب والتصالح والعمل مع الآخرين وفق مبادئ الحق والعدل والاحترام.

● لا يعقل أن نقدم افكاراً عن منهاج للتحرك الخارجي الاسلامي، فلدى الأمة خبراء وشخصيات وأجهزة ومنظمات وامكانيات تستطيع بشيء من التنسيق والاخلاص أن تعزز للمجتمعات الإسلامية الكثير من المكاسب والانجازات.

● وعلى صعيد مواجهة الفقر والتخلف والبطالة تستطيع الدول الإسلامية أن تؤسس لها موقع قدم في طريق النهضة العالمية فالتطور والتقدم لم يعد محتكراً على قارة معينة أو بلد بعينه، فآفاق العلم والتكنولوجيا متاحة للجميع ،والتحدي الحقيقي كما قال رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد هو كيف يستطيع المسلمون أن يستفيدوا من ثورة التكنولوجيا بعد أن غفلوا عن مواكبة قطار النهضة الصناعية في بدايتها.

● إذا كان هناك من صعوبات من تحقيق ذلك لبعض الدول الإسلامية بطريقة فردية فإن تجاوز كل ذلك سيتم من خلال العمل الجماعي والمنسق بين الدول الإسلامية مجتمعة التي تضم أكثر من مليار نسمة وفيها امكانيات كبيرة كفيلة بإنهاء الكثير من صور ومآسي الفقر والتخلف الذي تعيشه هذه المجتمعات، فالتعاون وتبادل المنافع والخبرات هو أفضل وأقصر الطرق للتغلب على التحديات الداخلية والخارجية البارزة أمام العالم الإسلامي.

alariky@maktoob.com

خواطر الهوامش الغلبانة

حسين جمال البكري

أثناء وجودي سائحاً في ذلك البلد الافريقي الغلبان رأيت مواطناً زنجياً يرمي ببقايا طعامه إلى الشارع.. اقتربت منه وسألته : لماذا رميتها في الشارع؟

ألا يرضيك ان يكون وطنك نظيفاً ؟

فكر لحظة ثم قال: هذا ليس وطني أنا إلاّ بالجنسية.

ما فائدة الوطن ان لم يحم مواطنيه من الخوف والمرض والجوع.. وطني لم يسمح لي بارتداء الملابس الجديدة والنقية وحرمني من الوظيفة المناسبة، وطني لا يهتم بي ولا بأحوالي إذن كيف أعتني او احافظ على نظافته وحسن سمعته بينما انا مجرد مواطن الهوامش..

قلت له: الذنب ليس ذنب الوطن.

قال: تقصد الناس البعوض.

في بلادنا ناس اغنياء جداً وهم فئة قليلة مع العلم ان بلدنا ليس فقيراً.

أنظر الى شوارعنا تبدو تعيسة فقيرة وهي ليست فقيرة، انا لم اعد أهتم به ولا بالاشياء التي تهمه، يا رجل لو أخلص ولي الامر لأصبحنا في نعيم...

وأنت مثلا: من أي بلد أنت؟

قلت له: أنا فلسطيني

(ضحك) فسألته: لماذا تضحك ؟

أجاب: حالكم ياعرب مثل حالنا، لو أخلص الكبار لارتاح الصغار، أنتم اعداء أنفسكم .. اين المليارات التي تخرج من ارضكم ثماراً وبترولاً ومعادن انتم حقيقتكم اغنياء في كل شيء، اين وحدتكم التي فيها قوتكم.. عرب اغنياء بينما واقعكم عالمياً نصفكم من فقراء العالم الثالث.. قلت له: كلنا في الهم عالم ثالث.. نحن في بلدنا قد انتهينا واصبحنا نستجدي المعونات من الدول الغنية، انظر حولك. هذا المكان (القفر) (الصحراوي) قبل عشرين عاماً تقريباً كان عبارة عن غابة خضراء فيها جداول رقراقة وحيوانات نادرة وطيور جميلة، أتدري أين اختفت؟ نحن ما عدنا نحب بلدنا رغم أنه طيب وكريم وجميل والسبب أن لا احد من الكبار علمنا كيف نحبه كيف ندلله ونحافظ على وده وأصبحنا غرباء في محيطه بعيدين عن احضانه.

ثم تركته وانا افكر بأحوال الاوطان وعلى وجه الخصوص احوال المسجد الاقصى المبارك ومازالت الاسئلة هي نفس الاسئلة.

لماذا لايوحد العرب صفوفهم على درب الوحدة اليمنية المباركة، والى متى هذا الواقع العربي الاسلامي متفرج وصفوفه مبعثرة!!

اجتماع صنعاء والتحديات التي تواجه العالم الإسلامي

د. سيف العسلي

يأتي انعقاد اجتماع صنعاء لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في وقت استثنائي، الأمر الذي يتطلب من هذا الاجتماع تبني مواقف استثنائية لمواجهة التحديات الاستثنائية، لقد أدركت القيادة اليمنية ذلك وعملت بكل ما في وسعها لتهيئة الظروف المناسبة لنجاح هذا الاجتماع.

ولقد كانت الكلمة التوجيهية التي ألقاها فخامة الأخ رئيس الجمهورية عند استقباله لرؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع عاكسة للإدراك اليمني العميق للأوضاع القائمة في العالم الإسلامي وللتطلعات التي تعقدها الشعوب الإسلامية على هذا الاجتماع للخروج بتصور علمي وواقعي للتعامل مع هذه التحديات وتغير أوضاع العالم الإسلامي إلى الأفضل.

لا يوجد أدنى شك من أن العالم الإسلامي يعاني من أزمات متعددة تتطلب حلولاً جادة من قادته، ويمثل اجتماع صنعاء فرصة سانحة للإعلان عن خطة متكاملة للتعامل مع هذه الأزمات على الأقل، ذلك أن هذه الأزمات قد بلغت حداً لا يسمح بأي تأخير في التعامل معها مهما كانت الأسباب، فمظاهر هذه الأزمات متعددة ومع ذلك فإن العديد لا يأخذونها على محمل الجد، الأزمات التي يعاني منها العالم الإسلامي متعددة، مما يضيف عليها مزيداً من التعقيد، إنها تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ولكننا سنركز في هذا المقال على مناقشة أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية في العالم الإسلامي نظراً لأهميتها، لاشك بأن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي هي الأخطر بين جميع الأزمات الأخرى، حيث أن لها تأثيراً كبيراً على حياة الناس، ومن منا لا يمقت الفقر والمرض وما يرافقهما من عناء وذل وإهانة.

وقبل مناقشة مظاهر هذه الأزمة فإنه لابد من إبراز بعض خصوصياتها، على الرغم من أن العالم الإسلامي يتمتع بمزايا اقتصادية كبيرة قلما تتوفر في أي مكان آخر في العالم، ومع ذلك فإنه يعاني من تخلف اقتصادي لانظير له في أي مكان آخر في العالم، تحت رمال العالم الإسلامي يوجد أكبر مخزون بترولي في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن العالم الإسلامي يحتوي على أكثر من ٧٥٪ من احتياطي البترول في العالم، ومن المؤكد أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة هذه الاحتياطات، حيث أن هناك مناطق واعدة لم يتم استكشافها بعد.

إلى جانب ذلك فإن أجزاءً كبيرة من العالم الإسلامي تتمتع بوفرة الموارد الأخرى وعلى وجه الخصوص الأراضي الزراعية والمياه والمعادن المهمة الأخرى.

ولا أبالغ إذا قلت بأن دول العالم الإسلامي قد حباها الله بموارد متوازنة لا تتوفر لأي مناطق أخرى في العالم، لكن لسوء الحظ فإن الجزء الأكبر منها غير مستغل، ووفقاً لذلك فإنه يقع على عاتق شعوب هذا العالم استغلال هذا التنوع في الموارد في إقامة علاقات اقتصادية ممتازة مع مختلف مناطق العالم الإسلامي.

هناك تجانس كبير بين شعوب العالم الإسلامي، فغالبية سكانه يدينون بعقيدة الإسلام، ونتيجة لذلك فإنهم يتمتعون بثقافة مشتركة، ولا يخفى أهمية هذا التجانس على الجوانب الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى تجانس الطلب ونمط الإنتاج والاستهلاك مما يشجع عملية التبادل بين مختلف المناطق والدول في العالم الإسلامي بشكل يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية قابلة الاستدامة.

تمثل الأراضي التي يسكنها المسلمون وحدة جغرافية متماسكة وتحتل موقعاً استراتيجياً اقتصادياً على المستوى العالمي، فتجاور الأراضي التي يسكنها المسلمون مع بعضها البعض كان من الممكن أن يسهل عملية التبادل التجاري بينهم إذ يصعب على أي قوى أخرى عرقلة ذلك.

تتوسط الأراضي التي يسكنها المسلمون العالم مما يجعلها نقطة وصل بين الشرق والغرب، وفي حال نجاح العالم الإسلامي في استغلال هذه الميزة الكبيرة، فإنه سيتمكن من التعامل مع بقية دول العالم من موقع أفضل مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، ولكن لسوء الحظ فإن تجاهل ذلك قد تسبب في وقوع معظم الدول الإسلامية ضمن الدول التابعة والمتخلفة اقتصادياً كما توضح ذلك المؤشرات الاقتصادية التالية:

في الوقت الحاضر يبلغ عدد الدول الإسلامية ٥٣ دولة، وقد بلغ إجمالي عدد السكان في هذه الدول في العام ٢٠٠١م حوالي ١١٤٧ مليون نسمة، أي مليار ومائة وسبعة وأربعون مليون نسمة، وفي نفس العام بلغ معدل النمو السكاني المتوسط في الدول الإسلامية حوالي ٢٪، وفي العام ٢٠٠١م بلغ الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة حوالي ١,٢٧٢ تريليون دولار، أي ألف مليار ومائتين واثنين وسبعين مليون دولار، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في العام ٢٠٠١م حوالي ١١٠٠ دولار، والذي ينمو سنوياً بمعدل ٠,٤٪ أي بحوالي أربعة من عشرة في الواحد بالمائة.

وتنتشر هذه الدول على القارات الثلاث، أي قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، تتفاوت هذه الدول من حيث الموارد والثروة بين دول يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي ١٨٠ دولاراً سنوياً مثل النيجر ودول يبلغ متوسط دخل الفرد فيها أكثر من ١٥٠٠٠ ألف دولاراً، مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، وعلى وجه العموم يمكن تقسيم هذه الدول إلى دول تنمو ودول أقل نمواً، إذ تشمل المجموعة الأولى الدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى الدول المتقدمة نسبياً مثل بعض دول جنوب آسيا، وتضم المجموعة الثانية بقية الدول الإسلامية، ولاشك أن المجموعة الثانية تضم ٢٣ دولة تسكنها أغلبية السكان.

بلغ متوسط معدل النمو في هذه الدول خلال الخمس السنوات الماضية حوالي ٣٪، وقد ترافق مع تدني معدل النمو الاقتصادي هذا تدني معدلي الاستثمار والادخار، حيث بلغ الأول حوالي ٢٠٪ والثاني حوالي ١٥٪، وقد رافق تدني الادخار المحلي تدفق الاستثمارات الخارجية إلى هذه الدول، حيث لم تتجاوز هذه الاستثمارات نسبة ١٪ من الناتج المحلي.

وكذلك يقدر متوسط العمر المتوقع في الدول الإسلامية حوالي ٦٣ سنة في عام ٢٠٠١م وبلغ حجم صادرات هذه الدول حوالي ٤٨٧٥٦٧ مليون دولار، أي حوالي أربعمائة وسبعة وثمانين ملياراً وخمسمائة وسبعة وستين مليون دولار، وبلغ حجم وارداتها في نفس العام حوالي ٣٩٦٢٢٢ مليون دولار، أي حوالي ثلاثمائة وستة وتسعين ملياراً ومائتين واثنين وعشرين مليون دولار، بلغ معدل نمو الصادرات والواردات ٧٪ و٤٪ على التوالي للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠م، وصل الفائض في الحساب الجاري في العام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٩١ مليار دولار، في حين كانت قيمة معدل التبادل لهذه الدول ٩٩ في نفس العام، في العام ٢٠٠١م كان صافي التدفق المالي لهذه الدول حوالي ٢٧ مليار دولار، بلغت مديونية هذه الدول حوالي ٨٩٩ مليار دولار، وبنسبة ١٣٠٪ من الصادرات، و٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الفوائد السنوية عليها حوالي ٢٣ ملياراً سنوياً، وحجم خدمة الدين حوالي ٧٠ مليار دولار.

بلغ حجم الصادرات بين الدول الإسلامية حوالي ٥٢ مليار دولار أي حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومثلها حجم الواردات في العام ٢٠٠١م، وبلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بين الدول الإسلامية حوالي ٦ مليارات دولار، خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠م وحوالي ٧٠٪ من هذه الاستثمارات تمت بين ٦ دول إسلامية.

يحتوي العالم الإسلامي على أكثر من نصف الفقراء في العالم، أي أن ذلك يعني أكثر من ٦٠٪ من سكانه هم ضمن الفقراء الذين لا يتمتعون بخيرات الحياة ويعانون من مشاكل الفقر المتعددة.

لاشك أن هذه المؤشرات تدل على مدى عمق الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي، ولتوضيح ذلك أكثر فمن الأفضل المقارنة بين هذه الدول والدول المتقدمة التي تتمتع بموارد طبيعية مماثلة أو تقل عما يتوفر للدول الإسلامية، ومن أجل المقارنة فإنه لابد من إيراد بعض المؤشرات الاقتصادية عن الدول المتقدمة بهدف توضيح حجم الفجوة الفاصلة بين هذه الدول والدول الإسلامية.

في العام ٢٠٠١م بلغ عدد سكان هذه الدول المتقدمة حوالي ٩٠٤ ملايين نسمة، ينمو السكان في هذه الدول بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ ٠,٦٪، يصل متوسط الحياة المتوقعة عند الولادة إلى ٧٩ سنة، يبلغ الناتج القومي المحلي لهذه الدول حوالي ٢٤,٧ تريليون أي حوالي أربعة وعشرين ألف مليار وسبعمائة مليون دولار في السنة، وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العام ٢٠٠١م إلى ٢٧٣٠٠ دولار في السنة، ينمو الناتج القومي بمعدل ١,٦٪ سنوياً، تبلغ كل من صادرات وواردات هذه الدول ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ معدل الاستثمار حوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نسبة التجارة البينية حوالي ٨٠٪.

ولعل أهم ما يميز الدول المتقدمة عن الدول الإسلامية، هو أن الأولى انفتحت على بعضها البعض وكونت كتلاً اقتصادية مكنتها من التعامل مع الآخرين من موقع أقوى ففرضت شروطها، في حين انغلقت الدول الإسلامية على بعضها البعض فضعفت وفرطت بحقوقها، الدول الغنية حاولت استخدام مواردها بكفاءة في حين بددت الدول الإسلامية مواردها، الدول الغنية تغلبت على مشاكلها من خلال الحوار والطرق السلمية في حين أن الدول الإسلامية غلبت الحروب وأساليب العنف لفض خلافاتها، عملت الدول الغنية على السعي لتوحيد رؤاها وأنظمتها في حين تعمدت الدول الإسلامية إحداث الفرقة والتباعد فيما بينها.

ولعل ما يزيد الأزمة عمقاً هو معرفة الوقت الذي يتطلبه إصلاح الأوضاع الاقتصادية في العالم الإسلامي، فإذا ما قرر العالم الإسلامي أن يصحو الآن ويحاول التغلب على الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، فإن تحقيق ذلك سيتطلب وقتاً طويلاً وجهداً شاقاً، ففيما يخص الوقت فإذا ما أخذنا الدخل كمعيار للتقدم فإن الوقت الذي يتطلبه زيادة متوسط الدخل في الدول الإسلامية إلى مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحالي في الدول الغنية هو ٤٣٢٠ سنة، ولعل هذا الفاصل الزمني يمثل حجم التخلف الذي يعاني منه العالم الإسلامي.

ذلك أن الوقت اللازم لمضاعفة نصيب الفرد من الدخل أي إيصاله إلى ٢٢٠٠ دولار في ظل معدل نموه الحالي هو ١٨٠ سنة، وإذا كان نصيب الفرد من الدخل في الدول الغنية يزيد عن نصيب الفرد من الدخل في الدول الإسلامية بحوالي ٢٤ ضعفاً، فإن الوقت الذي يتطلبه رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول الإسلامية إلى ٢٧٣٠٠ دولار هو ٤٣٢٠ سنة.

وعندما يصل متوسط نصيب الفرد في الدول الإسلامية إلى هذا المستوى، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الغنية في ذلك الوقت سيكون قد وصل إلى أكثر من ٦٠٠٠٠ دولار، وحتى بعد مضي هذا الوقت الطويل، فإن الدول الإسلامية لن تستطيع أن تلحق بالدول الصناعية.

وإذا ما أرادت الدول الإسلامية أن لا تنتظر طويلاً لتلحق بالدول الغنية، فإن عليها أن تبذل جهوداً شاقة للغاية، ولتوضيح هذا الجهد سوف نضرب المثال التالي:

إذا ما أرادت الدول الإسلامية أن تلحق بالدول الغنية خلال العشرين سنة القادمة، فإن عليها أن تزيد معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٠,٠٤ إلى ١٨ ٪ سنوياً، وإذا ما أخذنا النمو السكاني بعين الاعتبار فإنه لابد أن يزيد معدل النمو السنوي ليصل إلى ٢١٪ لأن معدل نمو السكان في الدول الإسلامية في الوقت الحاضر هو ٣٪، ولتحقيق معدل النمو هذا فإنه يتطلب أن يرتفع معدل الاستثمار السنوي إلى حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي، إن ذلك يعني أن يكون معدل الادخار مساوياً لمعدل الاستثمار، وفي هذه الحالة فإن الاستهلاك يجب أن ينخفض إلى ٢٠٪ فقط، ومن الواضح أن ذلك أمراً غير ممكن، ومن خلال هذه الأمثلة تتضح صعوبة حل المشكلة الاقتصادية في العالم الإسلامي.

إننا نأمل أن يعطي اجتماع وزراء الخارجية القضايا الاقتصادية الأهمية التي تستحقها، فيعملون على تعزيز التكامل الاقتصادي وإخراج الاتفاقيات التي وقعت في هذا الشأن من الأدراج إلى التطبيق، وأن يعملوا على تعزيز هذه الاتفاقيات باتفاقيات جديدة تنسجم مع التوجهات الاقتصادية الحديثة القائمة على التكامل والانفتاح.

وكما قال الأخ وزير الخارجية فإننا لا نتوقع مزيداً من القرارات والإدانات وإنما مزيداً من الإجراءات والتصرفات، وإذا لم يرتق وزراء الخارجية إلى مستوى المسئولية، ولا نتوقع ذلك، فللأسف الشديد فإن الرأي العام والنخبة سوف تصاب بخيبة أمل كبيرة، فإذا كان العالم الإسلامي ليس مستعداً حتى لمناقشة هذه الأزمة، ناهيك عن استعداده للتعامل معها، فكم من الوقت يحتاج لمعالجتها، وفي ظل هذه الظروف عليكم أن تتخيلوا المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي.

هل بدأ الاغنياء ينزلون إلى مستوى الفقراء ؟

أحمد محمد الحربي

تشير العولمة وبشكل واسع جداً الى مجموعة من الاجراءات تجعل العالم أكثر اندماجاً واعتماداً بعضه على بعض وعلى الرغم من ان العالم كانت تربطه منذ زمن بعيد روابط عالمية مهمة فإن العولمة تشير الى دمج تعتمد فيه الشركات بعضها على بعض والى إنتاج مرتبط على نطاق عالمي .. وهناك زيادة مذهلة في التجارة المنظورة وغير المنظورة والاقتصادات الوطنية مرتبطة بعضها ببعض، ويرى بعض الكتاب أن العولمة هي سيطرة نخبة سياسية واقتصادية جديدة غير خاضعة للمحاسبة إلى حد بعيد على صنع القرار، هي بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً «وولاستريت» الخزانة الامريكية ومجموعة صندوق النقد والبنك الدوليين وإن العولمة في نظر الكتاب هؤلاء ليست مجرد عملية دمج اقتصادي ولكنها سيطرة مركزية متجانسة ويرى (فيليب ماك مايكل): لا نستطيع أن نصف العولمة ببساطة بأنها دمج اقتصادي، ولكن ما يحدث هو على الأغلب نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي تمثل تحولاً تاريخياً في نظام العالم الرأسمالي، يستخدم رأس المال المضارب مؤشرات موحدة عالمياً «للجدارة الائتمانية» لتقرير أي الشركات أو حتى الحكومات يمكنها اقتراض المال وبأي شروط ، ويضع هذا التوحد العالمي سلطة هائلة في أيدي «طبقة حاكمة عالمية» جديدة، ومضمون هذه المعاني قد تكون هي الدافعة لأن يقول بعض الاوروبيين لدستور الاتحاد الاوروبي لا .. لا لسيطرة وهيمنة الخزانة الامريكية ومجموعتها ولا لسيطرة النخبة السياسية والاقتصادية العالمية الجديدة، وتلك اللاءات التي سجلها الاوروبيون جعلت الدولة الاعظم في العالم في عصر الليبرالية القديمة – بريطانيا – تقف أمام لاءات الفرنسيين زعيمة الليبرالية الحديثة في الاتحاد الاوروبي وتدرس أبعادها وآثارها على التوحد العالمي وسيطرة رأس المال.

حاصل تلك الوقفة والمراجعة جعلت توني بلير رئيس وزراء بريطانيا يحمل حقائب متعددة الملفات صوب واشنطن لمقابلة الرئيس الامريكي بوش طارحاً عليه ضرورة تخصيص ما نسبته ٠,٦٪ ستة من عشرة بالمائة من الناتج المحلي للدول الغنية لمساعدة الدول الفقيرة بهدف تجاوز مأزق التنمية فيها ، وكان رد الرئيس الامريكي واضحاً «لا» مع استعداد إدارته لتخصيص ما قيمته سبعمائة مليون دولار لمساعدة الدول الفقيرة ، وقبل اجتماع قادة الدول الصناعية الغنية الثمان في العالم .. تحرك بلير شرقاً وغرباً لإقناع الدول الغنية باتخاذ قرارات كبرى لمساعدة الدول الفقيرة في العالم .. وفي اجتماع وزراء خارجية الدول الصناعية في لندن قبل أيام.. نقلت الأنباء أخبار الكرم الدولي للدول الغنية الثمان تجاه الدول الفقيرة بل الأشد فقراً، مؤدى الأخبار أن الدول الثمان الأغنى في العالم قد قررت إعفاء الدول الأكثر فقراً من الديون التي عليها وحددت عدد ثماني عشرة دولة أشد فقراً في القارة الافريقية وإعفائها من الديون التي عليها والبالغة قيمتها اربعون مليار دولار، وإن هذا الاعفاء يمثل الوجبة الاولى وفي الطريق وجبة تالية تضم عدداً آخر من الدول الاشد فقراً، وحملت الأخبار أن كرم الدول الثمان الغنية لا يشمل إعفاء تلك الدول من القروض التي قدمتها البنوك الغربية اليها مبررة ذلك لجوء الدول الفقيرة – المعفية – الى تحويل تلك الأموال لغير الاغراض التي اقترضت لأجلها، وفي استطلاع للرأي بثته بعض الفضائيات بشأن الاساليب التي اتخذتها الدول الغنية الثمان قالت مواطنة اوروبية لا أثق بهذه الاساليب أنا اعتقد أن هذه الأموال لن تذهب الى الفقراء .. وقال آخر أخاف أن لا تنفق المنظمات غير الحكومية تلك الاموال وأن يودع نصفها أو نصف منها في حسابات سرية ولأغراض خاصة ..

وأياً كانت آراء البعض بشأن الاساليب التي اتخذتها الدول الغنية مؤخراً تجاه الدول الاشد فقراً.. فالسؤال هو هل بدأ الاغنياء ينزلون الى مستوى الفقراء ، لا أحد يملك الإجابة على السؤال إلاّ الاغنياء أنفسهم ولكنهم بحكم وضعهم وتركيبهم الفكري والثقافي لا يستطيعون النزول الى مستوى الفقراء ، وهاهو العالمي حامل جائزة نوبل للسلام المناضل نيلسون مانديلا على تقدم سنه يحمل بين جنبيه هموم الشعوب الفقيرة في إفريقيا وغير إفريقيا، يواصل حملته من أجل إنقاذ الفقراء ومكافحة مرض الايدز الذي يفتك بالناس في عدد من دول القارة الإفريقية وشعوب دول الساحل الصحراوي منها على وجه الخصوص .. فهل يستجيب الاغنياء لنداءات مانديلا، ويردون على السؤال أنف الذكر أو يقولون الى أي مدى هم مستعدون للنزول الى مستوى الفقراء .. إنها مشكلة العولمة التي تريد للتكتل الرأسمالي العالمي مزيداً من التوحد ومزيداً من السيطرة، وقادتها يعلمون الى أي حد عطلوا جهود التنمية في البلدان الفقيرة والأقل نمواً وكانوا يدركون أن الدول المتخلفة هي القادرة على تقديم نماذج المجتمعات المستدامة أفضل مما تقدمه المجتمعات المتقدمة، ولدلتهم معرفتهم الى ضرورة التعامل مع سياسات التنمية المستدامة في البلدان المتخلفة بأن تنمية ما هو متخلف هي أيضاً تنمية لعدم استدامة التنمية وان التنمية تمضي في الاتجاه الخطأ ، ويعلمون كيف اقتنصت وكالات التنمية والشركات متعدية الجنسيات مصطلح التنمية المستدامة لخدمة أغراضها الخاصة لتنتقل بعد ذلك الى بدعة تالية.

لقد ظن قادة العولمة أو اعتقدوا ان الشعوب الواقعة تحت وطأة النظام الرأسمالي المعولم .. تزداد صعوبتهم يوماً بعد يوم في تمييز خصومها، وإن أساليب مقاومتهم المعتادة له أمر صعب أيضاً ولذلك رفضوا الاعتراف بالآخر ووجوده ورفضوا دعوة الآخر الى المشاركة أو جعل العولمة شراكة ولم يقبلوا بالفكرة القائلة بأن العالمية هي رغبة في الأخذ والعطاء والحوار وتبادل المعرفة والاستفادة من الثورة التكنولوجية والتقنية من أجل الرفاه الانساني واغناء الهوية واحترام السيادة وتحقيق الشراكة وتدعيم الثقة بين الشعوب والارتقاء بالخصوصية الى المستوى العالمي .. مصرين على المضي بنهجهم الرامي والمتزايد طموحه المحمول بإرادة قوية للهيمنة واقصاء الآخر وربط الناس بعالم لا وطن ولا أمة ولا دولة، ولم تعد تعنيهم دعوات الآخر والسعي للتخلي عن التزاماتهم تجاه التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وما أطلقوه بدعوتهم نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي وحقوق الانسان، كما لم يعد ملزماً لهم المضي بما أسموه بحوار الشمال والجنوب .. واليوم تتأكد أحقية الآخر في الشراكة الكونية وهاهو المؤتمر الثاني لمجموعة السبع والسبعين زائد الصين تواصلاً لمؤتمر هافانا لعام ٢٠٠٠م لنفس الدول التي لم تعد سبعاً وسبعين .. بالعدد والخصوصية والهوية والارادة إنه اجتماع الآخر المتطلع لتوازن دولي مبني على أسس جديدة لا تقبل بزعامة قطبية وحيدة للعالم .. ولا بهيمنة رأسمالية طامحة لتنمية مستقلة ومستدامة وشراكة ملائمة ومقبولة في إدارة الشؤون الكونية، ألا يعني ذلك أن أمركة العالم تعيش في مأزق ؟.. مالم تراجع العولمة سياساتها وتقبل بالعمل على تنفيذ برامج القضاء على الفقر .. ومساندة جهود التنمية المستقلة والمستدامة وتنمية العلاقات الدولية باتجاه شراكة جديدة ومتوازنة لإصلاح أخطاء الماضي.. وإصلاح هيئة الأمم المتحدة وتحسين ادائها لصالح الشعوب.